

محاضرة الأستاذ يحيى الحكيم في نادي روتاري بيروت عبر ZOOM

بيروت ٢١ نيسان ٢٠٢٠

التخطيط أول بنود الإصلاح الإداري والمالي

“لا يمكننا حل مشاكل اليوم بتفكير الأمس” - ألبرت أينشتاين

الصديقات والأصدقاء الرفيقات والرفاق
حضرة رئيس وأعضاء نادي روتاري بيروت

شكراً لدعوتكم لي لإلقاء محاضرة أتناول فيها واقع القطاع العام في ظل الظروف الصعبة والمصيرية التي تعصف بلبناننا الحبيب. وسوف أتطرق بصورة خاصة إلى موضوع التخطيط كأول بنود الإصلاح الإداري والمالي الذي لم يعره المسؤولون أية أهمية.

المقدمة

سأحاول أن أشرح بصورة موجزة موضوع الساعة الذي يتناول الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يتخبط فيه لبنان لإنعدام الحوكمة وانتشار الفساد في القطاعين العام والخاص وإنعدام الرؤية والتخطيط في إدارة ضائعة لأسباب مختلفة تبدأ بالمهاترات السياسية والصراعات الضيقة والتافهة التي لا نهاية لها غير عابئين بالحروب التي اندلعت على حدودنا الشمالية الشرقية ضد داعش. ولا يمكنني أن أنسى النفايات التي أصبحت تغطي مساحات شاسعة من الأراضي اللبنانية بالإضافة إلى الحرائق التي أتت على آلاف الكيلومترات من الغابات والمساحات الخضراء.

إلى جانب كل هذه المصائب جاءت جائحة فيروس كورونا Pandemic Coronavirus – Covid 19، التي عمت جميع بلدان العالم، لتزيد الطين بلة! ناهيك عن إنهيار الليرة اللبنانية والنظام المصرفي في لبنان الذي قضى على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي الهش، ناهيك عن انفجار التظاهرات في جميع أنحاء البلاد من جراء تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفشل السلطات السياسية في تأليف حكومة تأخذ على عاتقها معالجة الأوضاع الحياتية والأمنية التي تفاقمت تداعياتها لتشمل نزيف الكهرباء والمياه والبيئة والسير والاتصالات والمعلوماتية بالإضافة إلى الدين العام والموازنة العامة وتأخر عمليات التنقيب لاستخراج النفط والغاز في مياها الإقليمية وإنعدام الأمن بسبب التظاهرات الشعبية التي عمت البلاد والبطالة وهجرة الشباب الذين بدأوا يطلب العودة بسبب الفاروس التاجي الذي أصبح يهدد جميع بلدان العالم.

كما لا يجب أن يغيب عن بالنا أزمة النفايات وعدم اهتمام المسؤولين بضرورة الإفادة من تجربة الانتخابات النيابية الأخيرة لوضع قانون نسبي جديد للانتخابات النيابية والبلدية. ولا يجب أن يغيب عن بالنا فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد حلول للكلم الهائل من الأزمات المدرجة أعلاه.

وبالإضافة إلى ما أوردناه فإن الواقع المتردي تفاقم بعد العام ٢٠١١ مع انفجار الأوضاع في بعض الدول العربية والذي عرف بالربيع العربي! كانت من نتائجه حلول ما يقارب المليون ونصف المليون من النازحين السوريين، دون نسيان وجود ما يقارب الخمس مائة ألف لاجيء فلسطيني منذ النكبة المشؤومة عام ١٩٤٨. الحرب في سوريا ما زالت مستعرة ولو أن حدثها قد خفت ولكن نيرانها ما زالت مستعرة تحت رماد المباحثات البيزنطية التي تذكرنا بأنها بركان يمكنه أن يحتويها في لحظة غفلة.

هذه ليست سوى بعض الأزمات التي تعصف بالبلاد والتي بإمكانها أن تتحول إلى كوارث لا يعلم أحد مداها. إن السبيل الوحيد لحماية أنفسنا لا يمكن أن يتم إلا إذا كان لدينا قطاع عام حديث ومتطور وبنية تحتية يمكن أن تحصن مختلف الإدارات والمؤسسات ويسمح لنا بمجابهة التحديات العديدة التي تواجهنا. إن الشلل الذي يلف الواقع السياسي المتردي وفشل الحكومات المتعاقبة في حل أي من المشاكل التي يعاني منها لبنان بسبب إهتراء طاقم سياسي ما زال جاسماً على صدور اللبنانيين منذ العام ١٩٤٣.

أتمنى أن تفسحوا لي بالمجال لفترة لا تتجاوز ٢٠ دقيقة لشرح واقع القطاع العام باختصار من زاوية لم يتناولها أحد منذ عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب والإصلاحات الإدارية والمالية التي أجازها بين الأعوام ١٩٥٩-١٩٦٢ أي منذ ثمانية وخمسون عاماً والتي بقيت المحاولة الجدية الوحيدة لتحديث وتطوير القطاع العام في لبنان.

الرؤية والتخطيط ضمير الإصلاح

إن أهم شيء في الإصلاح هو الرؤية، فإن انعدمت الرؤية فلا رجاء من إصلاح. والإصلاح الذي لا ينظر إلى المستقبل ويستيق التطورات القادمة ويتفاعل معها ويستبقها محكوم بالفشل. وكما يكون هناك إصلاح، يجب أن يؤمن به المسؤولون وإلا فلن يكون إلا سراباً.

لسنا بحاجة لأحد ليقول لنا ماذا علينا أن نفعل لإصلاح ما في أنفسنا، لأننا أدري بحالنا ومشاكلنا أكثر من أي شخص يأتي من غياهب العالم واصفاً دواءً لداء لا يعرف عنه هو شيئاً. بالله عليكم قولوا لنا كيف يمكن لهولندي أو فرنسي أو بريطاني أو إسباني أن يأتي إلينا بحلول لمشاكلنا وإداراتهم مليئة بالعيوب وحجمها أضعاف حجم مشاكلنا وتحتاج إلى إصلاح أكثر من إدارتنا.

أن معظم محاولات الإصلاح الإداري والمالي التي جرت في لبنان منذ الاستقلال تميزت بالاعتباطية والسطحية والجهل مما أدى بها إلى الفشل الذريع بالرغم من مساهمة البنك الدولي وصندوق النقد ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية النفطية لتقديم النصح والمساعدات لتحسين الأوضاع.

إن عملية الإصلاح الإداري والمالي تطرح عناوين عديدة ومتشعبة من الصعب دراستها واستيعابها بكليتها في فترة وجيزة وتتطلب وضع مخطط شامل ووقتاً طويلاً من الدرس والتحليل قبل وضع أية حلول أو إجابات على أكثر الأمور إن لم نقل كلها. وقد كان هناك دوماً ارتباكاً وإرباكاً في كيفية إجراء هذه الإصلاحات، ومن هي الجهة أو الجهات التي يجب أن تتولى هذه العمليات، ومن أين يجب أن تبدأ، وما هي أهدافها وأبعادها، وكم ستستغرق من الوقت وكم ستبلغ كلفتها وما هي نسبة نجاحها لتتلائم مع الواقع اللبناني؟

هل تعلمون أن النصوص التشريعية في البلدان المتطورة تحرص على أن يتضمن كل تشريع تسنه برلماناتها أو حكوماتها على الإجابة على ما يعرف عليه باللغة الانكليزية بالـ 5W والـ 2H وهي: ماذا؟ What؟ ولماذا؟ Why؟ ومن؟ Who؟ وأين؟ Where؟ ومتى؟ When؟ ، بالإضافة إلى: كم الكلفة؟ How much؟ وكم من الوقت؟ How long؟

المؤسف عندنا، أن أكثر تشريعاتنا إن لم تكن جميعها لا تجيب على أكثر من إثنين أو ثلاثة إجابات من السبعة المذكورة أعلاه. ولذلك تصدر أكثر تشريعاتنا ناقصة أو مبتورة. ناهيك عن المراسيم التطبيقية التي تبقى سطحية ولا تتضمن الاجراءات العملية التي تشرح كيفية التنفيذ.

بالإضافة إلى ما أوردته أعلاه، هناك مشكلة في لبنان والعالم العربي تتمحور حول الاحصاءات. فكما تعلمون أن لبنان لم يجري احصاء لعدد سكانه منذ العام ١٩٣٢ أيام الإنتداب الفرنسي. وكان الرئيس سليم الحص يردد في العديد من المناسبات: "أن الرقم في لبنان وجهة نظر!" وكم هو مؤسف هذا القول! إذ كيف يمكن وضع أي مخطط لبلد مثل لبنان في غياب الرقم الصحيح والاحصاءات لمختلف القطاعات؟ من المعيب أنه لغاية اليوم ما زلنا نتخبط وننشر الاحصاءات المغلوطة والمتناقضة وكإننا لم نتعلم لا من أخطائنا ولا من أخطاء غيرنا.

هل تعلمون أنه بالرغم من الإدعاءات والتبجح حول المعلوماتية والحكومة الالكترونية، فإن إدارات مثل وزارة المالية ومصرف لبنان وباقي الإدارات الرئيسية مثل رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي ورئاسة مجلس الوزراء ناهيك عن الوزارات والهيئات الرقابية والمحافظات والأقضية والبلديات ليست مرتبطة ببعضها البعض إلكترونياً؟ ولكن الطامة الكبرى في كل هذا هو عدم وجود احصاءات لعدد العاملين في القطاع العام.

أن وزارة المالية لا يوجد لديها ارقام صحيحة عن عدد الموظفين في الإدارة العامة؟ التقديرات تقول أنه هناك ما يقارب الـ ٢٥٠ ألف بين مدني وعسكري (القوى المسلحة تتألف من الجيش، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، أمن الدولة والجمارك). يضاف إلى ذلك ما يزيد على الـ ١٠٠ ألف من المتقاعدين من السلكين المدني والعسكري المنتسبين إلى تعاونية الموظفين (التي من المفترض تسميتها بصندوق الإستثمار التقاعدي للإدارة العامة).

في الإدارة اللبنانية هناك أجهزة بشرية في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس الدستوري والمجلس النيابي و٢١ وزارة مقسمة إلى ٧٨ مديرية عامة إلى جانب مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والعاملين فيه متعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب الذي لا جهاز إداري لديه. يقسم العاملين في الإدارة العامة إلى أربع فئات هي فئة الموظفين المثبتين في الملاك العام ويعرفوا بالدائمين إلى جانب الأجراء والمتعاقدين والمياومين الذين لا تشملهم التقديرات التي يستفيد منها الموظف المثبت.

إلى جانب الإدارات العامة الواردة أعلاه، هناك المؤسسات والمصالح العامة التي يبلغ عددها ١٢٠ مؤسسة ومصحة عامة ويقدر عدد العاملين فيها بالـ ٣٥ ألفاً. المؤسف أن وضع معظم هذه المؤسسات والمصالح إدارياً ومالياً واقتصادياً يدعو إلى القلق، فهذه المؤسسات لم يعد أكثرها تحت رقابة ديوان المحاسبة ووزارة المالية وأمست بدون رقيب أو حسيب ولم يعد هناك من محاسبة جدية على اعمالها وموازناتها وسلوك العاملين فيها. كما أنه هناك شركات خاصة مثل شركة انترا للإستثمار وطيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان وشركة إدارة مرفأ بيروت وغيرها من الشركات ذات الوضع الخاص والأملاك العقارية الخ.

طبعاً هناك أيضاً البلديات التي يقدر عددها بما يفوق الـ ١٠٨٠ بلدية والتي تستخدم ما يقارب الـ ١٨٠٠٠ متعاقد ومياوم، إذ لا يوجد ملاك لعاملين دائمين في البلديات خارج البلديات الكبرى مثل بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وجونية والنبطية وبضعة بلدات يتجاوز عدد سكانها الـ ٥٠ ألفاً. ٨٠% من هذه البلديات لا رقابة مالية عليها من قبل ديوان المحاسبة أو وزارة المالية والخدمة المدنية والتفتيش المركزي.

أن اللجان النيابية السبعة عشر لا يوجد لديها خبراء أو مستشارين لمساعدتها على دراسة التشريعات والقوانين التي تتناول جميع القطاعات لسن القوانين التي تتطلب معرفة عميقة بالدستور والتشريعات المحلية والعالمية؟ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمثل برئيسه لا يوجد لديه جهاز إداري ومالي ويقوم في مبنى في الوسط التجاري تدفع الخزينة إيجاره السنوي منذ العام ٢٠٠٠ تاريخ إنتهاء ولاية المجلس الأسبق؟

على الصعيد المالي والنقدي والاقتصادي، فإن أول ما يجب أن تتناوله أية حركة إصلاحية هو إعادة النظر في هيكلية الموازنة العامة. وضمن الإطار المالي تحديداً، الشق المحاسبي الذي يتناول النظام المحاسبي العام، الذي أصبح لا بد من تطويره وتحديثه إذا أردنا إجراء أي تعديل جذري لتحديث النظام المحاسبي الوطني (The National Accounting System). وكانت المعالجات التي تتم، أكان ذلك على صعيد ضبط النفقات وتقليصها أو رفعها أو كان ذلك يتناول تفعيل الواردات، من أهم ضحاياها. والسبب الأول عدم تفصيل موازنات الإدارات والمؤسسات العامة وتحديد هيكلية التكاليف فيها حسب التفصيل الإداري. فالموازنات لغاية اليوم ما زالت عمومية ولا تتناول إلا مستوى المديرية العامة. وهكذا نجد أن التخطيط المبني على أسس مالية تحليلية في أبسط معانيه غير متوفر.

المالية العامة في لبنان لا تعرف شيء اسمه المحاسبة التحليلية (Analytical Accounting) بالإضافة إلى ذلك لا يوجد عندنا شيئاً اسمه مركز كلفة (Cost Center) أو مركز ربح (Profit Center). ناهيك عن عدم وجود أي تحليل تفصيلي (Sensitivity Analysis) أو مقارنة ربح وخسارة (Profit & Loss) أو دراسة جدوى (Feasibility Study) للعمليات أو للمشاريع التي يتقرر تنفيذها. لذلك فإن المال العام سائب ولا من حسيب!

بالإضافة إلى كل ذلك، فإنه لا يوجد نظام في القطاع العام للأرشيف والمحفوظات فكيف يمكن الحصول على المعلومات؟ أية معلومات! القانون الذي أقر منذ حوالي السنتين لا يلحظ الآليات التي يجب اتباعها للحصول على المعلومات.

أن لبنان كان من أول الموقعين على شرعة حقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وكان الدكتور شارل مالك عضواً في لجنة الحكماء الست الذين أوكل إليهم كتابة نص الشرعة. أين لبنان من تطبيق هذه الشرعة وباقي الاتفاقات الدولية التي وقع عليه مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي على الدول الموقعة أن تعيد النظر في قوانينها كي تتلائم مع مضمون الاتفاقية. لم يجري لغاية اليوم أي تعديل في التشريعات التي تتناولها الإتفاقية كي يصار إلى تطبيقها وبصورة خاصة قانون العقوبات الذي يحتاج إلى تحديث وتطوير كي يتماشى مع التشريعات الدولية التي أصبحت تؤثر مباشرة على التشريعات الوطنية.

إن أي تفكير لتنفيذ برنامج للتصحيح المالي والاقتصادي يفترض أن يبدأ بوضع برنامج عمل يكون التخطيط العنصر الأول للقيام بإصلاح إداري ومالي يكون مواكباً لإطلاق مشاريع محددة تشكل جزءاً مباشراً من البرنامج المذكور واستكمالاً منطقياً له. إننا بحاجة لخطة طوارئ على مستوى الوطن لقيام دولة القانون، تبدأ بإطلاق ورشة إنقاذ للإصلاح والإنماء الإداري والمالي والاقتصادي والقضائي، الخ... تتناول الإدارات المركزية واللاحصرية واللامركزية كي تكتمل الصورة وتكون خطوة في الطريق الصحيح لإصلاح البلد.

أسئلة عديدة ما زالت بدون إجابات واضحة لغاية يومنا هذا. وفشلت جميع المحاولات لإجراء إصلاحات جذرية نظراً لعدم طرح المسؤولين الأسئلة المذكورة أعلاه الواضحة والمباشرة.

وخير دليل على حالة التخبط والضياع هو ما جرى عند تأليف مجلس الوزراء برئاسة الرئيس سعد الحريري بعد استحداث حقائب لوزراء دولة مثل التخطيط وشؤون المرأة (هنا قد يطرح البعض السؤال عما إذا كان هناك تقسيم عامودي على أساس جنس؟ ولماذا تم تكليف رجل بمهام هذه الحقيقية؟ هل يمكن اعتبار ذلك بمثابة وصاية؟) ومكافحة الفساد وشؤون النازحين وشؤون رئاسة الجمهورية وشؤون مجلس النواب (سبق أن استحدثت عام ١٩٩٢ ولكن بقي بدون ملاك ولا موازنة لغاية اليوم) وشؤون التنمية الإدارية التي استحدثت عام ١٩٩٤ بتمويل من البنك الدولي بنسبة ٨٠٪ ومساهمة الدولة اللبنانية، عبر رئاسة مجلس الوزراء، بنسبة ٢٠٪. جهازها الإداري مكون من متعاقدين يتقاضون مخصصاتهم المالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ومن المضحك المبكي أن تسمية هذه الحقيقية عند استحداثها كان "مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري" وباللغة الانكليزية Office of the Minister of State for Administrative Reform - اختصاراً - OMSAR - إلا أنه في العام ٢٠٠١ في عهد وزير الدولة الأستاذ فؤاد السعد جرى تعديل التسمية باللغة العربية ليصبح "مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية" دون أن يكون هناك من داعي لذلك! ولكن التسمية باللغة الانكليزية بقيت على حالها بدلاً من تعديلها إلى OMSAD!

بناء الحكومة الالكترونية (EGovernment) لإنجاح عملية الإصلاح الإداري والمالي

المكننة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

يمثل جهاز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الآلية المفترض أن تقوم بدراسة ما يفوق عن الـ ١٤٨ إدارة ومؤسسة عامة، عدا ما يتبعها من مكاتب في المحافظات والأقضية والبلديات واتحادات البلديات والقرى والمزارع والأحياء (توضيح وضع الأقاليم) ينبغي أن تكون على اتصال دائم بالإدارات المركزية التابعة لها.

فعلى الرغم من التأخر في عملية إدخال المكننة لتفعيل عمل الإدارات العامة بالشكل الذي كنا نتصوره وبالسرية التي كنا نأملها، وبالرغم من المعوقات العديدة التي اعترضت هذا العمل فقد استطاع المكتب أن يقطع شوطاً من أشواط رحلته المتشعبة نحو إنجاز المكننة في العديد من الإدارات والمؤسسات العامة.

كانت الحاجة ضرورية لوضع خطة موحّدة ومركزية لإدارات الدولة ومؤسساتها العامة بتطبيقات مختلفة طبعاً، حيث يقسّم العمل إلى مراحل لتبسيطه ومن ثم تنفيذه، وهنا نصطدم بمشكلة عدم توفر الإحصاءات اللازمة في كافة المجالات لمعرفة الواقع بالأرقام وبناء قرارات سليمة على أساسها. وهذا هو ما دفعنا للعمل على إنشاء قاعدة معلومات (Database) لاستخراج البيانات والتقارير التي تساعدنا على وضع الدراسات والتحليلات الخاصة بهيكلية الإدارات والموظفين فيها ومدى فاعلية عملهم وكلفتهم والقيام بالأبحاث عن طبيعة المهام التي يقومون بها. والمؤسف أن عملاً ضخماً قد أنجز ولكنه بقي مبعثراً ولا يمكن أن يؤدي إلى الأهداف المطلوبة منه إلا في حال توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكننا من إكمال العمل التنظيمي.

على صعيد الاتصالات، قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإعداد بوابة للمعلومات والمراجعات (عام ٢٠٠٤ كان هناك ما يزيد على ٤٥٠٠ نموذج ولكن حسب دراساتنا فإنه هناك ما يزيد على ٧٥٠٠ نموذج إضافية من الأدلة الإجرائية في معظم الإدارات والمؤسسات العمومية لم تجهز وتفعل لغاية اليوم) لتعريف المواطنين بواجباتهم. كما أعد برامج وحلقات التدريب لتعريف الموظفين على واجباتهم تجاه المواطنين عبر نظم تسهّل المعاملات الخاصة بهم، بالإضافة إلى العمل على توحيد وتقليل المستندات وإطلاع المواطنين على مراحل المعاملة عبر أبحاث لتوصيف الوظائف وتنظيم سير المعاملات من خلال مكنتها.

في الختام

إن الفوضى والفلتان والفساد والرشوة والزيائية التي عصفت بالقطاع العام بعد ١٩٩١ لم يسلم القطاع الخاص من تداعياتها فتفاقم الاستغلال والتلاعب بالأسعار والتهرب الضريبي والجمركي والتعدي على البيئة. إن وقف كل هذه التبعيات لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم تنظيم عمل النقابات المهنية والعمالية وغرف التجارة والصناعة والزراعة التي تحتاج إلى تنظيم أحوالها وطرق عملها واعتماد الشفافية في تعاملاتها.

منذ بداية التسعينات فشلت جميع المحاولات التي جرت نظراً للاعتبارات المذكورة أعلاه فضلاً عن أسباب أخرى معروفة من الجميع. منها المباشر مثل الطائفي والسياسي والمالي والاقتصادي ومنها غير المباشر مثل الإداري والتنظيمي والمهني. ومنها المغطى الذي تنبعث منها الروائح النتنة مثل الفساد والرشوة. ولكن السبب الأساسي لفشل المحاولات كلها فهو الجهل والإهمال وعدم الشفافية وغياب المحاسبة وتدني الرواتب والأجور في القطاع العام وعبثية الطبقة السياسية الحاكمة الطائفية والمذهبية.

إن عدم معرفة ما يجب فعله للخروج من المأزق الذي نتخبط فيه وعدم وجود مخطط واضح للخروج من الأزمة، جعل المسؤولين منذ الاستقلال والذين استعصى عليهم إيجاد حلول سريعة للأزمات المتعددة والمتلاحقة التي عصفت وما زالت تعصف بالبلاد في جميع القطاعات والمناطق، يتبعون سياسة الهروب إلى الأمام وظلّوا يؤجلون الحلول خشية منهم في إثارة زوابع تناحر طائفي ومذهبي لا يعرف أحد عقباها إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من تعقيد وكلفة.

وما حصل عام ١٩٧٥ ودام لغاية عام ١٩٩٠، قد ألحق بالإدارة العامة ضرراً كبيراً أدى إلى تراجع الخدمات العامة وتفتتها. وفي عام ١٩٨٩ إتفقت الأحزاب ورجال السياسة في الطائف على صياغة دستور وميثاق وطني جديدين. إلا أن تنظيم الإدارة العامة لم يكن من أولويات رجال السياسة على اختلاف توجهاتهم وتدهورت الأمور بشكل متسارع إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه من سوء وفساد وفوضى.

إن الحكومات المتعاقبة منذ قيام لبنان الكبير (خارج عهد الرئيس فؤاد شهاب) ما زالت بدون رؤية وبرنامج عمل وبدون تخطيط، الأمر الذي إذا لم يتوفر له حل (خلق وزارة للتخطيط ووزارة للإدارة العامة وإعادة هيكلة القطاع العام وتفعيل الهيئات الرقابية - مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة والهيئة العليا للتأديب - وتفعيل القضاء بعد تنظيمة، وإعادة النظر بقانون النقد والتسليف وتنظيم مصرف لبنان والقطاع المصرفي) فلن يتمكن لبنان من تأمين التسليفات والمساعدات المالية للقيام من كبوته ويتجنب عواقب لا تحمد عقباها.
